

الفصل الاول

النظام المحاسبي الاسلامي

تمهيد :

عرفت المحاسبة في الحضارات القديمة كالحضارة البابلية واليونانية والمصرية والرومانية وغيرها ، ويمكن تلخيص ما عرف في هذه الحضارات بخصوص علم المحاسبة بما يلي :

1. الحضارة البابلية : حيث عرفوا مجموعة من الدفاتر والسجلات الخاصة بتسجيل العمليات، كما استخدموا العملات الذهبية والفضية لقياس العمليات .
2. الحضارة المصرية: قاموا بعصور ما قبل التاريخ بتقديم التقارير الشهرية واليومية عن الممتلكات للحاكم، وكان الذي يقوم بهذا العمل شخص يدعى الخازن .
3. الحضارة اليونانية : عرفوا الجرد السنوي و الموازنات الابتدائية و احتساب المدخلات والمخرجات.

4. الحضارة الرومانية: ساهمت التعاليم الدينية (المسيحية) في تطوير ممارسات متعلقة بتسجيل عمليات واحتساب ربحية وفائدة على العمليات .

5. العصر الإسلامي: ساهم التطور في علم الحساب واستخدام المسلمين الأرقام الهندية بتطوير العمليات الحسابية وكان للزكاة دور فعال في تطوير المبادئ و الإجراءات المحاسبية وسنركز في هذا الكتاب على النظام الاسلامي في الدولة الاسلامية.

قد يتبادر لذهن قارئ مصطلح المحاسبة الاسلامية سواء كان متخصصا في المحاسبة أم لا سؤال مفاده "هل هناك محاسبة إسلامية " ؟ فإن كان الجواب نعم فله أن يتساءل الا يكون هناك محاسبة نصرانية أو محاسبة يهودية أو بوذية أو أية محاسبة مرتبطة بمعتقد ديني .

وهذه التساؤلات متروكة للقارئ أن يتساءلها ولكن لدينا مبرراتنا لهذه التسمية حيث أن الإسلام يعتبر الدين الوحيد الشامل الذي يشمل مناحي الحياة كلها ويوازن بين الدنيا والآخرة، فهو معتقد ومنهاج حياه يستقي قواعده وأسسها من رب العالمين خالق السماوات والأرض وما بينهما وخالق البشر ، الخبير بهم وبما يصلح أحوالهم ومعيشتهم وحياتهم بما انزل من القرآن على نبيه محمد ﷺ آخر الأنبياء و الرسل وخاتمهم. ولم يتعرض القرآن لأي تحريف أو تشويه بل هو محفوظ من الله إلى قيام الساعة ، بخلاف كتب الشرائع السابقة التي تعرضت للتحريف من أتباعها ، فضلا عن أنها لم تكن شاملة للعالمين بل مختصة بأمة دون أخرى ، ولم تنطرق لمنهاج الحياة بشمولية كما تطرق له القرآن وقد جاء القرآن و السنة النبوية المطهرة وهما مصدر التشريع الأساسيين للعالمين بنظام اقتصادي واجتماعي جديد

حمل في طياته مصطلحات وتسميات لم تكن في السابق ، مثل الزكاة ، الخراج، الفيء، الميراث، الغنائم، الصدقات، الجزية، الخراج، وغيرها من المصطلحات. الأمر الذي يشير إلى أن هذه المصطلحات المستخدمة كانت أنظمة مالية ومحاسبية لها سجلاتها ودفاتها وطرق احتسابها وتسجيلها وتصنيفها و الاقرار عنها بتقارير مالية شهرية وسنوية ، كما ذكر ذلك بعض الباحثين من مسلمين وغيرهم مستدلين على ذلك ببعض المخطوطات و الأوراق المتبقية في بعض المتاحف و المكتبات القديمة، حيث ضاع جلاها نتيجة الغزوات الصليبية و التترية على بلاد المسلمين و أخيرا الاستعمار الغربي لبلاد المسلمين الذي لم يبق لم يبق من الحضارة الإسلامية إلا ما احتفظ به بعض المسلمين، فورثوا خيرات العالم الإسلامي وتراثه، ونسبوا كثيرا من العلوم الى أنفسهم من فلك و رياضيات و فيزياء، و طب وغيرها من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية كعلم النفس و الاجتماع و الاقتصاد ومنها المحاسبة نسبوها لأنفسهم بقوة السلاح و الهيمنة العسكرية والثقافية ، فضاعت ثقافة المسلمين وحضاراتهم وتراثهم بضعفهم وقله حيلتهم وحولهم وعلى انقراض تراث المسلمين ظهرت الرأسمالية و الاشتراكية كمنهجين نقيضين للإسلام ، وأضحت لها أدوات وقواعد و أفكار اقتصادية وسياسية معتقده أنها بهذه الأدوات تستطيع أن تحل مشاكل العالم وتسود و تقود وهنا لابد لنا من التمييز بين الأفكار والمعتقدات و القوانين ، وبين وسائل تطبيقها، فالأولى تعتبر علما والثانية هي تطبيق لذلك العلم .

إن الرأسمالية أطلقت على اقتصادها الاقتصاد الرأسمالي، و الاشتراكية أطلقت على نفسها الاقتصاد الاشتراكي . علما بأن الحضارة الإسلامية بكل مكوناتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، لم تنسبها الى (الإسلامية)، ذلك أن الإسلام كان هو الدولة وكان هو الحاكم إضافة لأن علوم الدنيا كلها لا تنافي الدين ،فالدين هو المعاملة وهو الأخلاق وهو السلوكيات في مجال الحياة كلها فلم يكن هناك حاجة لتسمية الاقتصاد الإسلامي و المحاسبة الإسلامية بهذا الاسم، كما هي الحاجة إلى تسميتها في هذا العصر، ذلك لأن أحكام الإسلام غير مطبقة ولا يوجد بالمعنى السابق دولة إسلامية ، بل دويلات متفرقة ضعيفة لا يسمع لها في مقابل دول الاستعمار التي أصبحت قوانينها و أفكارها ومعتقداتها هي السائدة في بلاد المسلمين بل أن أفكار و معتقدات المسلمين أصبحت في ديارهم غريبة .

ويظهر بعض مفكري الاقتصاد من المسلمين و الذين أرادوا أن يعيدوا الأمور إلى نصابها و حقائقها. كان لابد من تمييز الأفكار (العلوم) الإسلامية عن الأفكار الرأسمالية ومقارنتها

ليتضح بالنتيجة فساد الأنظمة و الأفكار الاقتصادية الرأسمالية وصلاح الاقتصاد الإسلامي بتطبيقاته قديما وحديثا .

وهنا لابد من الإشارة أنه لا خلاف في أساليب التطبيق للمحاسبة كونها (فن) بين النظام الإسلامي و الرأسمالي . و إنما الخلاف في كونها (علم) حيث أن العلم هو أفكار و معتقدات لنظام ما . و الفن هو التطبيق له . فمثلا يعتبر الربا في النظام الإسلامي محرم فلا يجوز الاعتراف به وتسجيله في السجلات المحاسبية ، وفي نفس الوقت نجد أن الزكاة ركن من أركان الإسلام تسجل في الدفاتر ويعترف بها بخلاف الرأسمالية التي لا تعترف بالزكاة ولا تسجلها في دفاترها .

بمعنى آخر لا مشكلة في تسجيل القيود ، و إعداد القوائم (الفن) بين المحاسبة الإسلامية و الرأسمالية (التقليدية) وإنما المشكلة في المعايير والقوانين التي تحكم هذا الفن وهو العلم.

مبررات تسمية المحاسبة بالإسلامية:

يمكن أن نوجز أهم المبررات لتسميه المحاسبة الإسلامية بهذا الاسم :-

- 1- يوجد في النظام الإسلامي مصطلحات غير موجودة في أي نظام بشري آخر مثل الزكاة الجزية، الخراج، الميراث، وهذه التسميات خاصة بالنظام الإسلامي دون غيره من الأنظمة.
- 2- ضعف المسلمين أفقدهم علومهم وتراثهم القوي . ولإظهار قوة هذه العلوم لابد من تمييزها عن المعتقدات و الأفكار المستحدثة ومنها الرأسمالية
- 3- يوجد في الأنظمة الحديثة كالرأسمالية مصطلحات غير متوافقة مع النظام الإسلامية كالربا، وبيع الديون، و العقود الآجلة التي لا يعترف بها الإسلام في سجلاته .
- 4- يعتبر الإسلام الدين الشامل الذي يوازن بين الدنيا و الآخرة بخلاف الشرائع الأخرى، ومن شموليته انه تعرض للنظام المالي بتفصيل، نعتقد ان تطبيقه في هذا العصر سيحل جميع المشاكل الاقتصادية التي يواجهها، وبسبب أن أنظمتها غير مطبقة "الإسلامية" فلا بد من تمييزها عن الأنظمة المستحدثة و المطبقة .
- 5- الاعتقاد لدينا أن أصل العلوم الحديثة هي الحضارة الإسلامية ، ومن المنطق و الحق أن تنسب الأشياء إلى مسمياتها و أصلها . ومن الاجحاف أن تنسب العلوم إلى سارقيها .
- 6- الحاجة الماسة وخاصة في هذه الأيام إلى تطبيق الأنظمة الإسلامية ومنها النظام الاقتصادي بعد الاشارات القوية على قرب انهيار النظام الرأسمالي وتعالى بعض

الأصوات الإسلامية والغربية على صلاحية النظام المالي الإسلامي وقدرته في حل المشكلات الاقتصادية. مما يدعو إلى إظهار مصطلح المحاسبة الإسلامية ، و الاقتصاد الإسلامي لمن يعرف ولا يعرف .

النظام المحاسبي في الدولة الإسلامية

يمكن النظر إلى النظام المحاسبي بصورة عامة على انه يمثل: مجموعة الإجراءات التي تتعلق بالعمل المحاسبي والخاصة بتسجيل الأحداث الاقتصادية وتبويبها وترحيلها وتلخيصها وعرضها وذلك من خلال توفير مجموعة مستنديه يمكن الاعتماد عليها في تفرغ البيانات الناشئة عن الأحداث الاقتصادية أو مجموعة دفترية لمعالجة هذه البيانات باستخدام المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية ومجموعة من التقارير والقوائم المالية اللازمة لإظهار نتائج معالجة البيانات بهدف تقديمها بصورة ملخصة ومفهومة للعديد من الجهات (الداخلية والخارجية) التي يمكن أن نستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة

ويتميز النظام المحاسبي الاسلامي (وفق وجهة النظر الاسلامية) عن غيره من النظم المحاسبية الاخرى (الحديثة) من حيث مجموعة المبادئ والطرق والسياسات التي تحكم عمل النظام حيث يعرف النظام المحاسبي الاسلامي بأنه العلم الذي يبحث في محاسبة الحقوق والالتزامات في ضوء الشريعة الاسلامية بما تحويه من قواعد في العبادات والمعاملات وبذلك يتضح ان النظام المحاسبي الاسلامي تحكمه مجموعة من القواعد الاسلامية التي يمكن ان تصنف الى شقين اعتماداً على مفاهيم الفقه الاسلامي هما

1- فقه العبادات الذي يهتم بالعبادات الخاصة بالدين الاسلامي مثل الصلاة والصيام والزكاة بالدرجة الاساس ويمتاز هذا الشق بالثبات على مر العصور حيث تحكمه الآيات القرآنية الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة

2- فقه المعاملات الذي يهتم بالمعاملات التجارية والمالية والاقتصادية ومدى اخذها باحكام الشريعة الاسلامية ويمتاز هذا الشق بالتغير والتطور باختلاف مراحل الحاجة اليه وتغيرها على مر العصور.

وقد مر النظام المحاسبي في ظل الدولة الاسلامية بعدة تطورات من حيث مفهومه وهدفه ابتداءً من عهد الرسول (ص) ومن ثم عصر الخلفاء الراشدين مروراً بالدول الاسلامية (الاموية والعباسية والايوبية بالدرجة الاساس) حتى انتهاء حالة الخلافة في الاسلام بانتهاء الدولة العثمانية، ويمكن توضيح هذا التطور في المفهوم والهدف للنظام المحاسبي من خلال الحاجة الى قياس الاموال واحتسابها من خلال: